هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY

# نطاق الافصاح عن المبيعات في
# قطاعات التأمين والمصارف والأوراق المالية
# ملخص تنفيذي للتقرير النهائي
# مجلس إدارة
# المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO

إعداد :قسم العلاقات الدولية والمنظمات

# الملخص التنفيذي

**النبذة التاريخية :**

لقد كان الدافع لهذا العمل حول نطاق الافصاح عن المبيعات (Point of Sale Disclosure) في مجالات وقطاعات التأمين والمصارف والأوراق المالية، هو المنتدى المشترك والذي عقد في عام 2010م بعنوان " Review of the Differentiated Nature and scope of Financial Regulation"، ولقد أبرز هذا التقرير على أن المعايير الرقابية والتنظيمية للأنشطة المماثلة في القطاعات المختلفة قد تكون مناسبة، بينما يمكن أن تشكل خطرا على الاستقرار المالي، وخلق فرص المراجحة التنظيمية، وبشكل خاص يقترح التقرير أن تعمل لجنة بازل المتعلقة بالرقابة المصرفية BCBS، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية - الأيوسكو IOSCO، والاتحاد الدولي للرقابة على التأمين IAIS، مع بعضها البعض في وضع النظم الرقابية بين هذه القطاعات (cross-sectoral) حيث كان ذلك ملائما، وبالتالي يتم تطبيق اجراءات وقوانين متشابهة للأنشطة المتشابهة، كما تجدر الإشارة إلى أنه تم التطرق إلى موضوع النظم الرقابية بين القطاعات (cross-sectoral) من قبل منظمة الأيوسكو في تقريرها بعنوان: "Principles on point of Sale Disclosure" الصادر في شهر فبراير 2011م، ولقد وضع هذا التقرير معايير عالية المستوى للإفصاح عن المعلومات الجوهرية وخاصة فيما يتعلق بصناديق الاستثمار CIS، وقد شجع التقرير على وضع نظم قياسية رقابية تشمل هذا القطاع وغيرها من القطاعات المتعدية عبر القطاعات الأخرى (cross-sectoral).

وفي هذا السياق قامت اللجان الثلاث بتفويض المنتدى المشترك لتحديد وتقييم الفروقات والفجوات في النظم المختلفة حول نطاق الافصاح عن المبيعات وذلك فيما يختص بمنتجات الاستثمار والادخار في قطاعات التأمين والبنوك والاوراق المالية، وهل يمكن توحيد هذه الاجراءات فيما بين هذه القطاعات، مع ضرورة مراعاة أنه قد تحدث بعض الفروق الجوهرية في النظم الرقابية كنتيجة لنوعية الفوارق بين القطاعات والمنتجات ذاتها.

**تحديد الفوارق الجوهرية :**

لقد تم تحديد الفوارق الجوهرية المتداخلة حول متطلبات نطاق الافصاح عن عمليات البيع في هذه القطاعات المختلفة النحو التالي :

- لوحظ أن شكل المستندات المتعلقة بعمليات نطاق الافصاح عن المبيعات لا تساعد دائما في المقارنة بين المنتجات المختلفة .

- كما أن محتويات المستندات الخاصة بعمليات نطاق الافصاح عن المبيعات تختلف حسب نوع المنتج .

- إن قوانين الأوراق المالية في معظم نطاقات النظم الرقابية المختلفة لديها متطلبات للافصاح، كما يمكن أن يتطلب تقديم افصاح للجهات الرقابية عما سيتم تقديمه للعميل، بينما تعد الموافقة المسبقة في قطاع التأمين و المصارف محظورة في بعض النطاقات الرقابية.

- في العديد من النطاقات القانونية فان الايداعات المهيكلة قد تحتاج متطلبات أقل تقييدا لنطاق الافصاح عن المبيعات عن تلك المفروضة على المنتجات المركبة والتي تخضع لرقابة النظم المتعلقة بالأوراق المالية.

- كما أن المنتدي المشترك لم يحدد نطاقا قانونيا أو قطاعا لا يخضع تماما لمتطلبات نطاق الافصاح عن المبيعات، إلا أن النظم الرقابية قد تختلف فيما بينها بحيث تكون أقل أو أشد صرامة في شروط نطاق الافصاح عن المبيعات، ولكن في بعض الحالات قد تفرض شروط نطاق الافصاح عن المبيعات في القوانين التي تهدف بصفة عامة إلى حماية العملاء.

وعلى أية حال ، فقد اتفقت آراء المشاركين من الأسواق والعملاء في مناقشات الموائد المستديرة على أن نطاق الافصاح عن المبيعات يتطلب ما يلي :

1- معلومات جوهرية عن المنتج معروضة بطريقة كتابية دقيقة وتحتوي على المخاطر التي تكتنف الاستثمار فيه وفوائده وأهم مزاياه .
2- أن تكون اللغة عن المنتج واضحة.
3- تقديم نفس نوع المعلومات ليسهل مقارنتها مع المنتجات الأخرى من قبل العملاء.

وقد تلقى المنتدى بعض وجهات النظر المختلفة من قبل المشاركين في الدائرة المستدير حول درجة التناسق المهمة بين القطاعات ومستوى التوصيات التنظيمية المستحسنة لتشجيع الافصاحات المفيدة، كما أن تحديد نموذج معين من القوانين يمكن أن يحقق اهدافه سواء من ناحية حماية المستثمر أو من منظور تحوطي، فإن ذلك يعتبر من التحديات الكبيرة والتي تعد خارج نطاق التكليف للمنتدى المشترك لهذا التقرير، ولذلك فقد ركزت توصيات المنتدى المشترك بشكل كبير على الفروقات الجوهرية والأهداف، حيت أن المهم هو النتائج وليست بالضرورة الطريقة التي يتم بها الحصول على النتائج.

**أهم التوصيات :**

**التوصية الأولى :**

على النظم الرقابية تبني توفير مستند كتاب او الكتروني موجز حول نطاق الافصاح عن المبيعات للمنتجات التي شملتها الدراسة في هذا التقرير، مع الاخذ في الاعتبار النظام المطبق في النطاق الرقابي.

**التوصية الثانية :**

على الأنظمة الرقابية توفير المستندات الخاصة بنطاق الافصاح عن المبيعات مجانا للعملاء أوالمستثمرين قبل اتمام عملية البيع .

**التوصية الثالثة :**

على الأنظمة الرقابية التي تنوي تطبيق نطاق الافصاح عن المبيعات أن تأخذ بعين الاعتبار ان تتوفر في المستندات الخاصة بنطاق الافصاح عن المبيعات أهم الملامح الرئيسية والتي تشمل التكاليف والمخاطر والمزايا المالية للمنتج وكذلك الخصائص الأخرى للمنتج بالإضافة إلى اية أصول او استثمارات او مؤشرات بغض النظر عن القطاع المالي المستمد منه المنتج.

**التوصية الرابعة :**

يجب أن تكون المستندات الخاصة بنطاق الافصاح عن المبيعات اضحة ومحايدة وغير مضللة ومكتوبة بلغة واضحة وقد تم وضعها بعناية لتكون مفهومة من قبل المستثمر .

**التوصية الخامسة :**

ان تشتمل المستندات الخاصة بنطاق الافصاح عن المبيعات على كافة البيانات المتعلقة بالإفصاح والتي تسهل عمليات المقارنة مع المنتجات الأخرى .

**التوصية السادسة :**

يجب أن تكون المستندات الخاصة بنطاق الافصاح عن المبيعات دقيقة وتتضمن على كافة المعلومات الأساسية عن المنتج كما يمكن أن تتضمن أيضا روابط تشير إلى بيانات أو معلومات أخرى ، كما يجب التأكيد على أنها لا تتضمن معلومات مبالغ فيها .

**التوصية السابعة :**

إن تحديد المسئولية بغرض اعداد أو توفير أو تسليم المستندات الخاصة بنطاق الافصاح عن المبيعات يجب أن تكون مقررة بشكل واضح، كما يجب أن تحدد المستندات الخاصة بنطاق الافصاح للجهة المسئولة عن محتويات الافصاح.

**التوصية الثامنة :**

كما أنه يجب على النظم الرقابية الراغبة في تطبيق نطاق الافصاح عن المبيعات أن تأخذ بعين الاعتبار كيف تستخدم سلطاتها وصلاحياتها لتطبيق التوصيات الخاصة بنطاق الافصاح عن المبيعات الواردة مع الاخذ في الاعتبار النظام المطبق في النطاق الرقابي.

**الانجاز والتنفيذ :**

في الواقع هناك طرقا عديدة لإنجاز وتنفيذ النظام الخاص بنطاق الافصاح عن المبيعات ، فقد تم اعداد هذه التوصيات بغرض حماية المستثمر من خلال التوجيهات للأنظمة الرقابية والاشرافية واللجان الثلاث والتي تنوي تطوير او مراجعة المتطلبات الخاصة الخاص بنطاق الافصاح عن المبيعات لديها، كما تهدف هذه التوصيات إلى السماح لمجموعة واسعة من التطبيقات والتكيف في النظم الرقابية المختلفة.